

Distr.: General  
11 September 2013  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والستون

البند ٥٢ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات  
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب  
الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

الجولان السوري المحتل

تقرير الأمين العام

موجز

أعدت هذا التقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة  
١٢٢/٦٧، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة  
والستين تقريراً عن تنفيذ القرار.

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

\*\* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

241013 011013 13-47072 (A)



- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٧.
- ٢ - ففي ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة شفوية باسم الأمين العام إلى حكومة إسرائيل، طلبت فيها إلى تلك الحكومة تقديم معلومات عن أية خطوات اتخذتها أو تزمع اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. ولم يرد أي رد إلى حين إعداد هذا التقرير.
- ٣ - ووجهت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً، بالنيابة عن الأمين العام، مذكرة شفوية إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية وإلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، طلبت فيها إلى حكومات الدول الأعضاء تقديم معلومات عن أية خطوات اتخذتها أو تزمع اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. وبالإضافة إلى الرد الوارد من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية، في مذكرتين شفويتين مؤرختين ٣١ أيار/مايو و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وردت ردود من البعثات الدائمة لكل من كولومبيا وكوبا وبوركينا فاسو.
- ٤ - وذكرت وأشارت حكومة الجمهورية العربية السورية في ردها أن الجمعية العامة حددت في قرارها الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان منذ عام ١٩٦٧، وأدانت ذلك الاحتلال. وذكرت الجمهورية العربية السورية أن الجمعية العامة أكدت أن قرار الحكومة الإسرائيلية فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري منذ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ هو قرار غير قانوني.
- ٥ - وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن إسرائيل، بعد ٤٦ عاماً من الاحتلال وعلى الرغم من النداءات الدولية المتكررة بالانسحاب من الجولان السوري المحتل، لا تزال تحتل تلك الأرض دون عقاب وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي والأعراف الدولية.
- ٦ - وأكدت الجمهورية العربية السورية أن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط يتطلب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري والأراضي العربية الأخرى. وأفادت الجمهورية العربية السورية في مذكرتها الشفويتين بأن الرئيس بشار الأسد أظهر في أكثر من مناسبة استعداداً لاستئناف مفاوضات السلام على نفس الأسس التي انطلقت منها عملية مدريد للسلام في عام ١٩٩١. وأشارت أيضاً إلى أنها أعلنت في جميع المحافل الدولية التزامها الكامل بالقرارات الدولية ذات الصلة ودعت إلى تنفيذها، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١). ودعت الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى تنفيذ مبدأ الأرض مقابل

السلام، لكفالة انسحاب إسرائيل انسحاباً تاماً من كامل الجولان السوري المحتل وإلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٧ - وأدانت حكومة الجمهورية العربية السورية بشدة استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق السوريين، بما في ذلك القرار الذي اتخذته إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠١١ ببناء جدار فصل إلى الشرق من مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، تحت ذريعة منع الفلسطينيين والسوريين من عبور خط وقف إطلاق النار للوصول إلى بلدة مجدل شمس المحتلة. وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن بناء الجدار (بارتفاع ٨ أمتار) بدأ في تموز/يوليه ٢٠١١.

٨ - وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية في مذكرتيها الشفويتين سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، مشيرة إلى أن إسرائيل لا تزال تتجاهل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة، ومشيرة على وجه الخصوص إلى القرار ٢٥/٦٧، الذي أكدت فيه الجمعية العامة عدم شرعية المستوطنات والأنشطة الإسرائيلية الأخرى في الجولان السوري المحتل، والقرار ١٢٢/٦٧، الذي كررت فيه الجمعية طلبها إلى إسرائيل الكف عن تغيير الطابع العمراني والتكويني الديمغرافي والهيكلي المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل. وفي هذا السياق، أشارت الجمهورية العربية السورية إلى بيان أدلى به رئيس المجلس الإقليمي للمستوطنات الإسرائيلية بمناسبة المؤتمر الأول للأعمال الذي نُظِم في الجولان السوري المحتل حيث أفاد بأن النمو الديمغرافي للمستوطنين في الجولان يشكل ركيزة للاقتصاد الإسرائيلي في الجولان. وفي تلك المناسبة نفسها، دعا وزير المالية رجال الأعمال والشركات إلى الاستثمار في تلك المنطقة والاستفادة من مواردها وإمكاناتها "في ضوء تسهيلات حكومية مشجعة جداً". وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى خطة المجلس الإقليمي الرامية إلى إسكان ١٥٠٠ أسرة جديدة وإنشاء ٧٥٠ وحدة سكنية في المستوطنات الثلاث والثلاثين القائمة في الجولان السوري المحتل. وأشار أيضاً إلى دراسة استقصائية أجراها المجلس الإقليمي بهدف تحسين المستوطنات في الجولان السوري المحتل من أجل اجتذاب مستوطنين جدد وتشجيع أولئك الذين يعيشون فيها على البقاء هناك. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الجمهورية العربية السورية إلى قرار اتخذته مؤخرا المجلس الإقليمي والمجلس الوطني الإسرائيلي للسلامة على الطرق لإنشاء وصيانة الطرق بهدف تيسير الوصول إلى المستوطنات الإسرائيلية وذلك لغاية وحيدة هي كفالة أمن العدد المتزايد من المستوطنين والسياح في تلك المنطقة. وسيستتبع تحسين هذه الطرق تنمية هياكل أساسية إضافية، بما في ذلك محطات الاستراحة الطرقية، بينما الطرق التي توصل إلى القرى المحتلة تتدهور وتدمر بسبب استخدام الدبابات والمركبات العسكرية الثقيلة بالقرب منها.

٩ - وتدين الجمهورية العربية السورية تمويل الاتحاد الأوروبي لدراسة استقصائية ترمي إلى تشجيع السياحة البديلة في المستوطنات الإسرائيلية بالجلولان السوري المحتل. وتدين أيضا الممارسات والتصرفات الإسرائيلية التي تسيطر على الموارد في الجلولان السوري المحتل وتنهبها في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٧ بشأن السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجلولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

١٠ - وتهيب الجمهورية العربية السورية بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن ترفض، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، استيراد المنتجات الطبيعية والمصنعة من الأراضي المحتلة، وأن تُذكر إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا السياق، أشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن ثلاثة مرافق لإنتاج زيت الزيتون في المستوطنات الإسرائيلية في الجلولان السوري المحتل قد مُنحت جوائز خلال المسابقة الدولية لزيت الزيتون "تيرا أوليفو" التي نُظمت في القدس. وشددت الجمهورية العربية السورية على أن مشاركة بلدان أوروبية في المسابقة هي انتهاك صارخ للقانون الدولي وتشكل دعما لتسويق منتجات مصنوعة في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجلولان السوري المحتل، مع وسمها بصورة غير قانونية بوصفها منتجات إسرائيلية. وأدانت أيضا الجمهورية العربية السورية تخصيص ٩١٥ هكتارا من الأراضي لإنشاء أربع مصانع نبيذ ومراكز للسياح تبيع المنتجات الزراعية للجلولان السوري المحتل بوصفها منتجات إسرائيلية. وتشير الجمهورية العربية السورية إلى أنها وجهت رسالة إلى مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/67/771-S/2013/122) طلبت فيها من إسرائيل وقف التنقيب عن النفط في الجلولان السوري المحتل. وتدين الجمهورية العربية السورية سحب إسرائيل الماء من بحيرة مسعدة في عام ٢٠١٠ من أجل إنشاء مزرعة للمستوطنين، وتعتبر أن ذلك يشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقد أدى إلى كارثة اقتصادية وبيئية للجلولان السوري المحتل قدرت كلفتها بمبلغ ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وأشارت أيضا الجمهورية العربية السورية إلى حادث تسببت فيه التدريبات العسكرية التي أجرتها السلطة القائمة بالاحتلال في قتل ماشية أحد سكان الجلولان السوري المحتل.

١١ - وترفض الجمهورية العربية السورية القرار الذي اتخذته الكنيست في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بتنظيم استفتاء عام بشأن انسحاب إسرائيل من الجلولان السوري والقدس الشرقية. وترى الجمهورية العربية السورية أن هذا القرار يشكل انتهاكا للقانون الدولي الذي ينص على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. وتعتبر الجمهورية العربية السورية أن القرار يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

١٢ - وتجدد الجمهورية العربية السورية طلبها الموجه إلى الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية ممارسة الضغط على إسرائيل لضمان وضع الأسرى السوريين المعتقلين في سجونها في ظروف صحية أكثر إنسانية، مشيرة في هذا الصدد إلى حالي المواطنين السوريين ماجد الشاعر وابنه فداء (انظر A/66/400، الفقرة ١٠). وقد أدانت الجمهورية العربية السورية إسرائيل لإلغائها القبض على عدد من الشبان، منهم السجن السابق بشر المقت، وزاهر بطحيش رئيس الاتحاد الرياضي للجولان بسبب رفضهما تنظيم مباراة في ملعب مجدل شمس تحت إشراف رابطة كرة القدم الإسرائيلية. ولذلك حُكم على الشابين بالإقامة الجبرية. وفي هذا السياق تشير الجمهورية العربية السورية إلى أن سكان الجولان أصدروا في عام ١٩٨١ وثيقة وطنية تحظر ممارسة أي نشاط مع السلطة القائمة بالاحتلال أو الارتباط بها.

١٣ - وكما ورد في المذكرات الشفوية السابقة، تدعو الجمهورية العربية السورية إلى ممارسة الضغط الدولي على إسرائيل للسماح للسكان السوريين في الجولان السوري المحتل بزيارة أهلهم في الجمهورية العربية السورية عن طريق القنيطرة. وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى قرار إسرائيل القاضي بمنع عبور أمية الناصر، التي تقيم في الجولان السوري المحتل، إلى مناطق أخرى في الوطن السوري للمشاركة في جنازة والدها. وترى الجمهورية العربية السورية أن الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، التي تسبب المعاناة للسوريين، تشكل انتهاكا لاتفاقيات جنيف وللقانون الدولي الإنساني العربي.

١٤ - واحتتمت الجمهورية العربية السورية بقولها إن التوصل إلى السلام الدائم والاستقرار في الشرق الأوسط يقتضي اعتماد تدابير تكفل إنفاذ جميع القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقيات جنيف، دون تمييز أو انتقائية.

١٥ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، ردت البعثة الدائمة لكولومبيا على المذكرة الشفوية وأفادت بأنها لم تتخذ أية تدابير تنال من قرارات الجمعية العامة. وأكدت كولومبيا أن استخدام القوة لاكتساب الأراضي أمر غير مقبول، وجددت دعمها لتحقيق السلام الدائم في المنطقة عن طريق الحوار.

١٦ - وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ردت البعثة الدائمة لكوبا على المذكرة الشفوية. وأشارت كوبا إلى أن القرار الذي اتخذته إسرائيل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، وكذلك إقامة المستوطنات الإسرائيلية على تلك الأرض منذ عام ١٩٦٧، يشكلان انتهاكا سافرا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن

الأمم المتحدة، لا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ولاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

١٧ - وتدعو كوبا إسرائيل إلى الانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتدين الممارسات الإسرائيلية الوحشية في السجون التي أنشئت أثناء الاحتلال الإسرائيلي، وتكرر الإغراب عن قلقها البالغ إزاء الظروف اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون في الجولان السوري المحتل. وطالبت كوبا إسرائيل بالوفاء على الفور ودون قيد أو شرط بمتطلبات اتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها على السوريين المحتجزين في الجولان السوري المحتل.

١٨ - وتشير كوبا إلى أن البلدان الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة عدم الانحياز أعربت عن تأييدها غير المشروط لطلب الجمهورية العربية السورية العادل والمشروع باستعادة سيادتها الكاملة على الجولان السوري المحتل وتضامنها غير المشروط مع ذلك الطلب، تمشياً مع مبادرة السلام العربية وعملية مدريد للسلام، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكما ورد في المذكرات الشفوية السابقة، تعتبر كوبا أن احتلال إسرائيل للجولان السوري وضمها له بحكم الأمر الواقع يشكلان عقبة دون تحقيق سلام عادل وكامل ودائم في المنطقة.

١٩ - وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، ردت البعثة الدائمة لبوركينا فاسو على المذكرة الشفوية، وأدانت جميع أشكال الاحتلال، مشيرة إلى التزامها بميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية الأخرى. ودعت بوركينا فاسو الدول الأعضاء المعنية بالأوضاع في الجولان إلى احترام قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة. وشددت بوركينا فاسو على ضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط عبر الحوار.